

في إشكالية التنمية والسكان

خالد النويصر: جامعة منوبة / كلية الآداب والفنون والإنسانيات / قسم الجغرافيا

وحدة البحث: المنظومات الجغرافية

ملخص

ما انفكت إشكالية التنمية والسكان تتفاعل وتتعدّد منذ أن صدع مالتوس بنظريته المعروفة في الموضوع وبالخصوص على إثر الثورة الصحيّة التي أدّت إلى الانفجار الديمغرافي بالبلدان التي ستعرف بالنامية.

لكن تناول الإشكالية ظلّ في أغلب الحالات والدراسات مبحثاً كمّياً بالأساس يحصر التنمية في مجردّ النمو ويعتبر السكان جمع أفراد مجردين من أي انتساب طبقي أو من أية خصائص مجتمعية أخرى.

نروم من خلال هذه المساهمة النظرية إيلاء أهمية أنسب لعدد المعطيات الهيكلية التي يقع إسقاطها من التحليل، أو على الأقلّ تهमيشها، والتي نعتبرها جوهرية وضرورية في الإحاطة بالإشكالية حتى تطرح وتفهم على الوجه الأوفى والأحقّ فيتنسّى بذلك تبيّن ووصف الإجراءات المستوجبة بخصوصها ووضع السياسات الأنسب لمعالجتها.

Résumé

Depuis l'édition de l'ouvrage bien connu de T.R. Malthus la question du rapport entre développement et population s'est érigée en problématique. La Révolution Sanitaire et l'Explosion Démographique qui s'ensuivit dans les pays « mal-développés » ont rendu la problématique plus complexe et ses composantes plus diverses.

Cependant le traitement de ladite problématique n'a souvent pas été à la hauteur de cette complexité et de cette diversité. L'approche quantitative adoptée par la plupart des études faites à ce sujet a réduit le développement à la simple croissance et a pris la population pour un ensemble d'individus sans caractérisation sociale aucune.

Par la présente contribution théorique nous tenterons de donner davantage d'importance aux données structurelles souvent omises ou du moins marginalisées, mais qui sont si essentielles et si nécessaires pour une compréhension plus complète et un traitement plus judicieux de la problématique en vue de mesures plus raisonnées et de politiques plus appropriées.

مقدمة

تعتبر إشكالية التنمية والسكان مبحثاً محورياً لدى المهتمين بمسألة التنمية وبعلم السكان إلى جانب المختصين في العلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع والجغرافيا السكانية وجغرافية التنمية. كما أن تعدد مظاهر وعناصر تلك الإشكالية وانطواءها على أبعاد وأعماق متطورة ومتفاعلة جعلها منها موضوعاً متعمّداً ومدمجاً لتلك الاختصاصات العلمية. كما شكّل ذلك موضوع اهتمام تقليدياً لدى الساسة وأهل القرار ومشغلاً موصولاً لدى المنظمات الدولية ذات الصلة. ويترجم عن ذلك الاهتمام وتلك الأهمية تجدد الدراسات في الغرض وتعاقب الندوات الأمامية حول الموضوع.

ورغم التطور الذي عرفته المقاربات المتناولة لتلك الإشكالية فإن المعالجة بقيت في جوهرها كمية، وبالتالي سطحية. فالسكان نظر إليهم فقط من خلال عددهم، والتنمية حوصرت واختزلت في مجرد النمو الذي لا يعدو أن يكون واحداً من شروط تحققها. ولم تشهد تحوّلاً ذا أهمية في تحليل الأوضاع إلا منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي حيث أصبحت المسألة تطرح في مستوى أعمق وذلك بتوجيه الاهتمام إلى تركيبية وهيكلية السكان وباعتبار التنمية مصطلحاً تأليفياً لمعطيات تزداد عدداً ونوعاً بإقحام البعد الاجتماعي بكلّ مكوناته (مؤشر التنمية البشرية، تمتع أوسع الفئات الاجتماعية بثمار النمو) فالبعد السياسي (الديمقراطية، الحكم الرشيد، التقليل من التبعية) ثم البيئي (الحفاظ على الثروات، مراعاة التوازنات البيئية) إضافة إلى البعد المجالي (التوازنات الجهوية، التكامل المتوازن بين الريف والمدينة).

لذا يتعيّن علينا أن نبسط في عنصر أول الإشكالية في تصوّرها التقليدي الكلاسيكي وأن نبيّن كيف أن سطحية وخطية التحليل أدت إلى فشل الوصفات العلاجية، ثم نبرز في عنصر ثان المدخلات الأخرى الضرورية لقراءة الأوضاع قراءة أكثر استيفاءً ولتشخيص الهنات بصفة أدقّ قصد التمكن من معالجة أكثر علمية للإشكالية وبالتالي للمسألة.

أولاً: إشكالية التنمية والسكان بطرحها الأول (المقاربة الكمية)

يمكن اعتبار مقولة أو نظرية روبرت طوماس مالتوس، مع نهاية القرن الثامن عشر، بخصوص المسألة السكانية، والتي تفترض تفاوت النسق بين التزايد الطبيعي للسكان وبين الزيادة في إنتاج الثروات

والغذاء، هي المنطلق لإشكالية التنمية والسكان رغم أن عبارة التنمية لم يكن لها آنذاك نفس المعنى الإصطلاحي الذي سوف تكتسبه فيما بعد.

والملاحظ أن هذا الرأي لمالتوس أتى في أعقاب قرن تميّز بزيادة ديمغرافية معتبرة نسبيا خاصة بأوروبا كما بيّنت ذلك دراسات الديمغرافيا التاريخية.

ثمّ عادت وجهة نظر مالتوس إلى السطح مع من يعرفون بالمالتوسيين الجدد وذلك مع تأكّد واستفحال ظاهرة الانفجار الديمغرافي التي عرفتتها الشعوب والبلدان المهيمين عليها خلال فترة ما بين الحربين وتواصلت بها بأنساق أقوى خلال العشرينات الأولى من حصول تلك البلدان على ما عرف بالاستقلال.

إن تزامن ظاهرتي الانفجار الديمغرافي وما أصبح يعرف بالتخلف جعل الاعتقاد يسود طويلا بأن السبب الرئيسي لعدم تحقّق التنمية بتلك البلدان ولعجزها عن اللحاق بقافلة الدول المعروفة بالمتقدّمة لا يمكن أن يكون سوى تلك الزيادة الديمغرافية غير المتحكّم فيها. وبالتالي فإن الحلّ لا يمكن أن يتصوّر في غير التراجع المحسوس لنسبة تلك الزيادة خصوصا وأنّ المثال المقابل ماثل أمام أعين الجميع تشخّصه البلدان "المتقدّمة" بنسبة زيادة سكانية متقلّصة.

على ذلك الأساس انبرى المحلّون يعدّدون ويبرزون أوجه العرقلة التي يمثّلها الانفجار الديمغرافي أمام سبيل التنمية، ومن أكثرها تردّدا:

- أن التزايد الديمغرافي يتمّ بوتيرة أسرع من الوتيرة التي يتمّ بها إنتاج الخيرات،(وتلك ركيزة النظرية المالتوسية).
- أن التزايد الديمغرافي المتسارع يؤدي في الحالة الموصوفة إلى تزايد الطلب الكامن وغير الملبّى، بما يشيع الفقر والجوع ثمّ المجاعة وهي كلّها من مقاييس ومظاهر وأسباب العجز التنموي.
- أن كثرة الاستهلاك الناجمة عن التزايد الديمغرافي السريع تقلّص من هامش الادّخار والمراكمة المالية من أجل دعم الاستثمار.
- أن الزيادة الطبيعية السريعة في عدد السكان تغيّر هيكلتهم العمرية. فهي تزيد في نسبة غير المشتغلين بحكم اتساع قاعدة الهرم العمري من ناحية، كما يؤدي من ناحية أخرى تحسّن الأوضاع الصحيّة إلى تقدّم في معدّل أمل الحياة. ويدفع كلّ ذلك إلى نفقات إضافية في مجالي التعليم والصحة وغير ذلك من مواطن الإنفاق الاجتماعي وهو ما يعرف بالاستثمار الديمغرافي الذي يتمّ على حساب الاستثمار المنتج بصفة مباشرة. وينجم عن ذلك بالتوازي ارتفاع في عدد المنظورين بالنسبة للعائل الواحد.
- أن السكان الكثر والكثف يساهمون في احتداد الاختلالات البيئية: (إتلاف الغابات، إرهاق التربة وإنهاك المقدّرات المائية بما يؤدي إلى استفحال الانجراف والتصخّر). كما أن الاستهلاك المفرط للطاقة يسهم في ارتفاع معدّل درجة الحرارة على سطح الأرض.

غير أنّ هذا التمشّي في التفكير وفي التحليل والموقف الضمني الذي يترتّب عليه، وهو الموقف الداعي لضرورة الحدّ من نسبة التزايد الديمغرافي، لم يكن الوحيد على الساحة ووجه بموقف معارض خاصة خلال الربع الثالث من القرن الماضي وهي الفترة التي توافق تأكّد مدّ الفكر الاشتراكي الذي كان الملهم للتيار غير الآبه بالمسألة الديمغرافية وغير المعترف بمركزيتها في تحليل أسباب وأوضاع "التخلف".

هذا إلى جانب الفكر الديني والفكر القومي اللذين كانا ولا يزالان يحضّان علّ الزيادة القسوى في عدد منظوريهما وذلك بالنسبة لكلّ الديانات السماوية بالخصوص ولعدد من القوميات المهذّدة أو الطامحة للهيمنة.

كما وجد تيار آخر من المفكرين العلمانيين(على غرار الفرنسي أ. سوفي والأمركي أ. بوزاروب) الذين يرون في الزيادة الديمغرافية السريعة حافزا للنموّ وللتنمية منطلقين من معاينة تاريخية تبرز أنّ فترات النمو الاقتصادي المتميّز لازمتها زيادة ديمغرافية ملحوظة وذلك على الأقلّ بالنسبة للتاريخ الحديث والمعاصر اللذين عرفا دراسات موثّقة في ميدان الديمغرافيا التاريخية المتعلّقة بأوروبا: فالقرن السادس عشر والقرن الثامن عشر وخاصة الفترة التي تحقّقت خلالها المرحلة الأهم من الثورة الصناعية بأوروبا في القرن التاسع عشر مثّلت فترات نمو اقتصادي هيكلية واكبتها نمو ديمغرافي متماسك. ولوحظ نفس التناسب خلال الفترة 1950-1980 بحيث أنّ البلدان التي تحقّقت بها أفضل النسب في النمو الاقتصادي (على غرار البرازيل) هي التي سجّلت نسب نمو ديمغرافي مرتفعة.

ويسوق أصحاب هذا التيار عددا من العوامل المفسّرة والمدعّمة لهذه النظرة نذكر من بينها:

- أنّ النمو الديمغرافي السريع ينشّط الطلب على مختلف الحاجيات وهو أمر محبّب وضروري لتنشيط الدورة الاقتصادية واستدامتها.
- أنّ الزيادة الديمغرافية السريعة توفّر سواعد أكثر تكون مرشّحة للعمل وللإنتاج، وعقولا أكثر تنتج الذكاء فتتوفّر بذلك للبلد إمكانيات وحظوظ أفضل للإبداع والتجديد التكنولوجي ولتوفير الخيرات. وبالتالي ترتفع نسبة الاستثمار قصد تطوير الأجهزة الإنتاجية وتخطّي الحدود التي تفرضها الموارد الطبيعية المتاحة. وفي ذلك ردّ صريح على التيار المالتوسي.
- أنّ التزايد الديمغرافي السريع وما ينتج عنه من وفرة وكثافة سكانيّتين يؤدّي إلى تحقيق اقتصاد في المصاريف الهامشية لعدد من التجهيزات الأساسية، أي أنّ مردوديتها الاقتصادية ترتفع بفعل الإمكانيات المتضافرة عددا ومجالا لتطبيق اقتصادات الحجم.

كلّ هذا الجدل العام بين التيارين المتقابلين تواصل لفترة ليست بالقصيرة ومكّن من بلورة الإشكالية المتعلّقة بموضوع التنمية والسكان لكن في قالب مؤدج بدرجة كبيرة منع من معالجة المسألة بالمرونة اللازّمة.

فصوغ الإشكالية وقولبتها بهذا الشكل:

- هل أنّ التزايد الديمغرافي السريع سبب "التخلف" أم هو نتيجة له؟
- أو هل أنّ التزايد الديمغرافي السريع دافع للتنمية أم معرقل لها؟

لم يكن مساعدا على تبين حقيقة الأمر وكان يجزّ المعنيين بالمسألة إلى الاصطفاة وراء هذه النظرة أو تلك وبالتالي إلى اتخاذ هذا الموقف أو ذلك.

ويتمثّل الموقف في تبني أو رفض الحلّ الإرادي بخصوص التزايد الديمغرافي السريع بالبلدان المعنية، أي اعتماد أم عدم اعتماد خطة للحدّ من الولادات عن طريق ما يعرف في معظم الدول ببرنامج التنظيم العائلي.

ولقد جاءت ندوة الأمم المتحدة للسكان ببوخارست سنة 1974 لتكرّس ذلك التحجّر في النظرة وذلك التصلّب في الموقف من قبل الطرفين.

ورغم خروج الندوة بتقرير يتبنّى المنحى المالتوسي، حيث اعتبرت الزيادة الديمغرافية السريعة سببا رئيسيا "للتخلف"، وبتوصيات تدعو لاعتماد خطط عملية مريدة للتقليل من نسب التزايد الديمغرافي بالبلدان المصطلح عليها بالنامية، فإن عددا كبيرا من الدول وخاصة منها الدول الإسلامية والاشتراكية عارضت ذلك التمشي لاعتبارات مختلفة معروفة وقد سبق أن أشرنا إليها.

فالمسألة، في رأينا، وقع تناولها بسطحية وبآلية تفكير خطية ومتجنّية ولم تعالج بواقعية وفي بعدها الإشكالي الأشمل والأعمق. حيث لم يركّز التقرير على أسباب وعوامل السلوك الإنجابي الخاص بالبلدان المعنية بموضوع التنمية وأريدت معالجة للظاهرة في مخرجاتها فقط.

ولقد وقع الوقوف على هذا الطابع المتعسّف وقصير النظر في معالجة المسألة، وذلك بصفة تدريجية ومن خلال المعايينات الميدانية لمعظم التجارب والتطبيقات التي قام بها عدد من الدول المعنية، منذ الستينات، في إطار برامج "التنظيم العائلي" وعبر الدعاية المنهجية لاستعمال الوسائل المانعة للحمل. فالمستهدفون من تلك الحملات لم يقتنعوا في معظمهم بوجهة نظر الجهات الرسمية الراحية لها وظلّوا أوفياء لمنطقهم الذي يحكمه واقع أقوى بكثير من كلّ دعاية متجنّية. فجاءت النتائج دون المؤمل بكثير. وقد أدّى إصرار الأطراف الرسمية على تحقيق بعض النجاح إلى توترات داخل النسيج العائلي وحتى على الصعيد الاجتماعي والسياسي الداخلي كما حصل بالهند خلال النصف الأول من الثمانينات.

نتيجة لكلّ ذلك الإرهاص والإخفاق أخذ الاقتناع يحصل بأن الأمر يتطلّب قراءة أكثر تبصّرا وأكثر مراعاة للواقع وأن الحلّ لا يمكن أن ينحصر في مجرّد الفعل الإرادي ومجرّد تسطير البرامج وتنظيم الحملات الدعائية والإقناعية.

وعندما انعقدت الندوة الأممية الموالية حول السكان بمكسيكو سنت 1984 وقع توظيف ذلك الدرس المستفاد في تقريرها الذي أقرّ بأن التحكم في الولادات لا يمكن أن ينجح إلا إذا اقتنع بذلك المعنيون بالأمر وخاصة المرأة. وتمخّضت عن ذلك توصيات وبرامج أممية للنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا والمرأة الريفية بالخصوص. غير أن النتائج ظلّت جزئية والمكاسب طفيفة.

ثمّ أنت الندوة الأممية الموالية بالقاهرة سنة 1994 حول نفس الموضوع لكي ترعى المسألة بنظرة أشمل وتحلّلها بأكثر عمقا بما أن التقرير الصادر عنها أوصى بضرورة إرفاق خطط الحدّ من الولادات بسياسات تنموية ملائمة. فكانت تلك مقارنة أخرى أكثر جدية للمشكلة السكانية في علاقتها بالتنمية وإن هي لم ترق بالمسألة إلى مستواها الإشكالي الأشمل والأحقّ.

ثانياً: إشكالية التنمية والسكان بالطرح الأصحّ (المقاربة الشمولية)

كلّ تصحيح يخصّ طرح إشكالية التنمية والسكان يجب أن يشمل تدقيقات ضرورية عبر مداخل ثلاثة: مفهومي وتاريخي ومنهجي.

• التدقيق المفهومي

لطالما وقع الخوض في معنى التنمية على أنها التحسين في معدّل النمو الاقتصادي وهو المعنى الذي دأبت على اعتماده الهيآت الأممية ذات الصلة، وذلك إلى بداية التسعينات من القرن الماضي على الأقل.

ومثل ذلك الإدغام لمفهومي التنمية والنمو التزمته الكتابات الليبرالية والليبرالية الجديدة ومازال البعض من الدوائر الرسمية يلتزمه ويموّه به للتغطية على المنزقات الخطيرة التي تتخذها مسالك توزيع الثروة. والإدغام المشار إليه يمكن قبوله نظرياً في صورة واحدة وهي حين نكون إزاء مجتمعات تعرف عدالة اجتماعية مثالية من حيث التركيبة الطبقية وآليات توزيع ثمار النمو الاقتصادي الوطني، فعندها يمكن للنمو أن يفضي ألياً إلى التنمية.

يقصد بمصطلح التنمية التطور التآلفي والهيكلية في الاتجاه الإيجابي لجملة من المتغيرات الشاملة لأغلب ظروف العيش ومكونات الحياة لمجتمع معيّن.

وشرط تحقّق التنمية الأول والأساسي هو تحقّق نموّ حقيقي وهيكلي في الاقتصاد أي في الناتج الوطني الخام وبمعدّل يتجاوز على الأقل في نسبته نسبة النمو الديمغرافي.

لكنّ ذلك ليس شرطاً كافياً، لأن التنمية هي أيضاً الانعكاسات النوعية الإيجابية للنمو على أوسع الفئات الاجتماعية كما على المجال والمحيط بما يكسب المجتمع والبلاد مناعة بدرجة عالية من مختلف الاختلالات ويضمن كذلك تعاملًا متكافئاً مع الأطراف والمجالات الدولية الأخرى.

وواضح أن شروطاً إضافية بهذه الشمولية لا يمكن أن تتوفّر إلا في المجتمعات التي تراعى فيها حقوق مختلف الأطراف الاجتماعيين في إطار من الممارسة الديمقراطية المتقدّمة.

فالتنمية هي إذن السيرورة المؤدّية إلى تحولات عميقة وهيكلية في اتجاه تقدّمي لمختلف القطاعات الاقتصادية والمجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية دون ارتهان لحرية الأفراد ولا لاستقلال البلاد ودون النيل من حقوق الأجيال اللاحقة.

ويمكن التعبير عن كلّ ذلك المعنى بطريقة أخرى وعلى مستوى آخر وهو مستوى المواطن الفرد. فنقول بأنّ تجلّيات التنمية تتمثّل في تمكّن الشخص الواحد ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه من أن يعيش معدّل حياة أطول في صحّة أطيّب، وأن يتمكّن من تلقّي مزيد المعارف والتكوين، وأن يحصل على شغل يمكّنه من دخل يضمن له وللمن يعول حياة كريمة ومتحسّنة، وأن يكون قادراً على الإسهام في بناء الحياة المجتمعية بالرأي والفعل.

ولئن ظلّت التنمية بهذا المفهوم المطلق مطمح كلّ الأفراد والمجتمعات البشرية عبر مختلف العصور التاريخية – وقد انحصر مفهومها في البدء في إرضاخ الطبيعة وترويضها واستغلال مقدراتها بالطريقة الأنجع التي تلبي حاجاته – فإنّ مفهومها تمثّل خلال العهد الحديث والفترة الأولى من التاريخ المعاصر في توق مجموعة كبيرة من البلدان، التي استفاقت من غفوتها، إلى اللّحاق بالمستوى الذي بلغته البلدان الأخرى التي عرفت في الأثناء تحوّلات تقنية وثقافية واقتصادية واجتماعية أهلتها في مرحلة معيّنة لإبراز وتنفيذ نوايا هيمنية تجاه غيرها من البلدان والمناطق عبر العالم.

ولقد تجسّم التوق المشار إليه منذ القرن التاسع عشر في محاولات وبرامج إصلاحية متعدّدة ومتكرّرة أحاط بها الغرب "المتقدّم" وحولّ جلّ أهدافها لفائدته كما لم يتردّد في القضاء على المحاولات الأكثر جدية واستقلالية لما رأى فيها من تهديد لمخطّطاته الهيمنية.

غير أن قضية التنمية بكلّ طروحاتها الإشكالية القائمة اليوم، ومن عناصرها العلاقة مع المسألة السكانية، تعتبر حديثة النشأة. فقد شاع الخوض فيها من طرف المختصّين والمهتمّين منذ أواسط القرن العشرين، أي منذ أن أخذت البلدان التي كانت مستعمرة "مصائرهما بأيديهما" وأصبحت بذلك تواجه موضوع الخروج من الوضع الدوني بكلّ مواصفاته الموروثة والمعروفة والذي تركها عليه المستعمر.

هذا ما يؤدّي بنا إلى ضرورة توصيف ملابسات نشأة قضية التنمية في علاقة بالمشكلة السكانية أي إلى ضرورة الاستقراء التاريخي للإشكالية.

• الإشكالية في بعدها التاريخي

الكلّ يعلم أنه إلى حدود القرن لثامن عشر ظلّت الأوضاع الديمغرافية متشابهة إلى حدّ بعيد بين مختلف أقاليم العالم: ولادات مرتفعة ووفيات مرتفعة ينتج عنها نموّ ديمغرافي طبيعي بطيء ومنذبذب.

إن نقطة التحوّل الأساسية بخصوص الأوضاع السكانية بين ما أصبحا يعرفان بالعالم المتقدّم والعالم المتخلّف كانت مع الثورة الصناعية التي حدثت في الأول في حين أن الثاني لم يعرف منها إلا بعض انعكاساتها التي كانت في معظمها سلبية عليه.

تراجعت نسب الولادات بصفة تلقائية في أوروبا الغربية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وجاء ذلك التراجع نتيجة حتمية للتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي واكبت الثورة الصناعية وتناغمت معها، وفي نفس الوقت تفاعلت تلك التطوّرات فيما بينها تأثيرا وتأثرا.

ويمكن تجميع واختزال مفاعيل تلك التطورات، بالنسبة للمسألة السكانية، في التحوّل الذي طرأ على **وضعية الطفل في العائلة.**

كانت نسبة هامة من الأطفال يعملون منذ سنّ مبكّرة في قطاعات الزراعة والرعي ثمّ (أو) في المناجم والصناعة، فكان الطفل بذلك مصدر دخل للعائلة المعوزة التي لا يقدر رئيسها على توفير الضروري من مقومات العيش نظرا لضعف الأجر ولغياب التغطية الاجتماعية أثناء الحياة النشيطة كما على إثرها . لذا كان الحرص على إنجاب عدد كبير من الأطفال أمرا حياتيا بالنسبة للعائلة، خصوصا وأن المرض المؤدّي إلى الموت أو إلى الإعاقة المزمنة عن العمل كان ظاهرة منتشرة في صفوف الطبقة العاملة.

غير أن ذلك الدور الاقتصادي والاجتماعي للطفل في العائلة لم يكن ليتواصل طويلا إذ حرّكته، ثم عصفت به، مستجدّات متتالية من أهمّها:

- تماسك وتقوي الحركة النقابية التي جعلت قوانين الشغل تمنع تشغيل الأطفال إلى سنّ معيّنة تطوّرت تدريجيا.
- ظهور قوانين تلزم بتعليم الأطفال إلى سنّ ومستوى معيّنين، وقد وافق ذلك حاجة رأس المال لليد العاملة المتعلّمة والمتخصّصة مواكبة لتطوّر تقنيات الإنتاج وتعهّدها.
- تحقّق عدّة مكاسب اجتماعية أخرى من أهمّها التأمين على المرض وجراية التقاعد.

كلّ ذلك جعل من الطفل موضوع إنفاق بالنسبة للعائلة وعبءا متزايد الثقل، مع تطوّر كلفة المعيشة، على العائلات متواضعة ومتوسّطة الدخل والتي تمثّل الأغلبية، فتراجعت لديها الرغبة في الإكثار من الأبناء. كما أن الشعور لدى أصحاب رؤوس الأموال بضرورة إبقاء رأس المال مجمّعا وغير مجزّأ بين عدد كبير من الورثة المستحقّين جعلهم يجنحون للتقليص من عدد الأبناء.

هذا بالطبع إلى جانب عوامل أخرى لها دورها المباشر وغير المباشر في التأثير سلبا على معدّل عدد الأطفال في العائلة من أهمّها خروج المرأة للشغل بأعداد ونسب متزايدة، والاضطرار للسكن بمحلات ضيقة بالمدن والأحياء العمالية. كما انتشر ذلك السلوك الإنجابي المقلّ بالأرياف بصفة تدريجية مع ارتفاع نسبة التمدّس بها ونتيجة للتفكير المتواصل من قبل نسب متزايدة من الريفيين في النزوح واستتباعاته. هذا بالإضافة إلى السير المتدرّج للمجتمع عموما نحو اللاتكنية بما جعله يتحرّر شيئا فشيئا من وصاية الكنيسة وتعاليمها في موضوع السلوك الإنجابي.

أمّا ببقية العالم أي المجالات التي لم تعرف قيام الثورة الصناعية ولم تعيش مختلف مفاعيلها بنفس الكيفية فالطفل بقي رافدا لدخل العائلة وضمانة ممكنة لعيش الوالدين عند قعودهما عن العمل وبخاصة في مجتمعات بقيت فيها الفلاحة العائلية موردا رئيسيا لجلّ السكان.

فهذه البلدان والمجتمعات لم تمسها تفاعلات ومفاعيل الثورة الصناعية إلّا لماما. وقد أدّت دور الداعم السلبي لتلك الثورة بما أنّه، ومع نهاية القرن التاسع عشر، حوّلت القوة الاقتصادية الرأسمالية المتنامية بالبلدان الأوروبية بفعل الثورة الصناعية السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على البلدان المستضعفة فجعلت منها مزوّدا لها بالمواد الأولية والطاقيّة وبالطاقة البشرية زهيدة الكلفة وسوقا إضافية لمنتجاتها الصناعية. كما حرصت كلّ الحرص على أن تحرم تلك البلدان التي استعمرتها من المواكبة الفعالة والنشطة للثورة الصناعية فأصبح اقتصاد هذه الأخيرة اقتصادا مداهما ومفككا ومشوّها وبقيت شعوبها في أغلبيتها الكبيرة مفقّرة ومنهكة.

وفي الأثناء برزت وتأكّدت مفاعيل الثورة الصحيّة وذلك منذ بداية القرن العشرين وانتقلت آثارها سريعا إلى البلدان المولّى عليها، لأسباب مصلحة استعمارية أكثر منها إنسانية، فأدّت في كلا العالمين إلى تراجع محسوس ومتأكّد في نسب الوفيات.

غير أن تلك الثورة الصحيّة انطبعت على واقعين مختلفين:

- واقع متحوّل باتجاه الأفضل بالبلدان الصناعية بما جعل الولادات تتراجع بصفة صريحة وتلقائية فأدى إلى اختزال فترات مختلف مراحل الانتقال الديمغرافي بها.
- وواقع جمود هيكلية وتفقر متواصل جعل الولادات تتواصل مرتفعة فكان الانفجار الديمغرافي.

ومعلوم أن هذا الواقع الأخير الناتج كما رأينا عن حرمان البلدان المولّى عليها من الاندماج في الاقتصاد العالمي على مبدأ التكافؤ في المصالح والتمائل في الامتيازات تأتي وتواصل في إطار ما يعرف بالتقسيم العالمي للعمل في شكله الأول ثم بطرحه الثاني¹. ومن خلالهما تواصل استنزاف مقدّرات بلدان ما أصبح يعرف بالعالم الثالث وذلك عبر آليات ثلاثة هي الاستثمار الأجنبي المباشر والمشروط، والمديونية المجحفة والمشروطة، والتبادل اللامتكافئ المفرض لتدهور شروط التبادل.

إن التّمعن في كلّ هذه الظرفيات التاريخية والعلاقات اللامتكافئة التي نشأت عنها بين العالمين يجعلنا نراجع منهجية تعاطينا مع إشكالية التنمية والسكان تشخيصا ومعالجة.

• المدخل المنهجي

يتّضح إذن بكلّ جلاء أن النمو الديمغرافي السريع الذي عاشته وتعيشه بلدان العالم "التخلف" ليس هو الأساس في إحداث ذلك "التخلف" بقدر ما هو نتيجة له. فهذه البلدان التي أوكلت لها أدوار دونية في الحركة الاقتصادية العالمية، منذ الثورة الصناعية وخلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها، حرمت من أن تعيش الحركية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلدان "المتقدّمة"، والتي كان من شأنها كبح جماح النمو الديمغرافي الانفجاري الذي أحدثته الثورة الصحية.

وهكذا فإن إبقاء البلدان المهيمن عليها على أوضاعها الدونية، بإبعادها من قبل القوى الهيمنية عن ركح التحوّلات المندمجة التي أنتجتها الثورة الصناعية، هو الذي حوّل ما كان في الأصل نعمة وخيرا للبشرية - نقصد الثورة الصحية - إلى مشكلة سكانية تتلخّص في اختلال ما انفكّ يتعاظم بين ركود واختناق على الصعيد الاقتصادي وحركية نمائية غير مسبوقة في عدد السكان.

غير أن الانفجار الديمغرافي الذي جاء في الأصل، كما بيّنا، نتيجة لحالة "التخلف" والتبعية الموصوفة سرعان ما تحوّل إثر ذلك إلى واحد من الأسباب الرئيسية المفسّرة لذلك الوضع الدوني بما أنه أصبح يعرقل كلّ الجهود، مهما كانت صادقة وجدّية، قصد التأسيس لإقلاع ناجح وذلك نظرا لكلّ العوامل السلبية وأوجه العرقلة التي تلازم الانفجار الديمغرافي والتي ذكرنا بأهمّها آنفا.

وحتى العوامل الإيجابية التي تجعل من الزيادة السريعة للسكان محقّزا على التنمية فإنها تأفل وتنطفئ في معظمها، إن ليس كلّها، لأنها صيغت في شكل تصوّرات نظرية بعيدا عن واقع الحال:

¹ يتمثل التقسيم العالمي للعمل بطرحه الأول في ما أقرّه وسعت إليه الدول الصناعية الاستعمارية منذ نهاية القرن الثامن عشر من استئثار بالإنتاج الصناعي وحرمان البلدان المستعمرة منه مع حصر دور هذه الأخيرة في تزويد الأولى بالمواد الأولية والطاقة واليد العاملة زهيدة الكلفة وبأن تبقى سوقا استهلاكية إضافية للمواد المصنّعة. أما التقسيم العالمي للعمل بطرحه الثاني فقد برز منذ ستينات القرن العشرين بأن سمح لبلدان العالم الثالث بأن تقيم صناعات على أراضيها لكن دون أن تتاح لها الفرصة لتصبح قوى صناعية. فإعادة الانتشار الصناعي جاءت لخدمة القوى الصناعية حيث اشتدّت المنافسة فيما بينها وفيما بين الشركات العالمية فتراجعت أرباحها، وأيضا نتيجة تقوي الأحزاب والمنظمات الخضراء المقاومة للتلوّث المتزايد بالبلدان الصناعية.

- فالقولة المنطلق والتمثّلة في المعاينة التاريخية بأن فترات النمو الاقتصادي تزامنت مع زيادة محسوسة في نسبة النمو الديمغرافي وفي عدد السكان يجب تنسيبها على أكثر من صعيد. ذلك أن الأمر يتعلّق بنمو وليس بتنمية؛ ثمّ هو يتعلّق بزيادة محسوسة وليس بانفجار ديمغرافي؛ كما أن العلاقة السببية بين المعطيين قد تتّم في اتجاه كما في الآخر حسب الأوضاع الخصوصية لكلّ فترة ولكلّ مجال مدروس.
- والقولة التي ترى في الزيادة الديمغرافية السريعة توفيراً لقوة عمل و لقدرة تفكير إضافيتين من شأنها تقوية الإنتاج والإنتاجية هي لا تصحّ إلا إذا ما كان المجتمع يعيش حركية اقتصادية تفتح إمكانيات كبيرة لتوظيف الطاقات وهو ما لا يتوفّر بالبلدان المعنية.
- والحديث عن أهمية الطلب والاستهلاك في المجتمعات المتزايدة عددياً بنسق سريع يصبح غير ذي معنى إن نحن تذكّرنا بأن السوق تتحدّد بأهمية المقدرة الشرائية للسكان أكثر مما تتحدّد بأهمية عدد المستهلكين، أي أنها تتأثر بالطلب الحقيقي المعبّر عنه بالسوق أكثر منه بالطلب الكامن. فالتركيبة الطبقيّة للمجتمع المعني وبالتحديد الحيز الذي تحتله الطبقة الوسطى ضمنها هو الذي يحكم أهميّة الاستهلاك ويحددها. ومعلوم أن من أبرز خصائص البلدان "المتخفّة" هو ضعف تمثّل الطبقات الوسطى بها.
- أمّا الحديث عن التحفيز على الاستنباط وتطوير التكنولوجيا اللذين تدفع إليهما الزيادة الديمغرافية السريعة فيصبح بدوره غير ذي موضوع إذا ما علمنا بمدى حرص البلدان "المتقدّمة" على الاستنثار بالتكنولوجيا المتطوّرة مستعملة في ذلك كلّ الوسائل والطرائق، ما أحلّ منها وما حرّم.

استخلاصات وخاتمة

نفهم من كلّ ما تقدّم أن البلدان المسمّاة بالمتخفّة أصبحت، انطلاقاً من المشكلة السكانية، ضحية حلقة خبيثة تصبح فيها النتيجة سبباً والسبب نتيجة مع مضاعفات سلبية إضافية تتراكم كمّياً مع كلّ دورة تتّم بتلك الحلقة فتحدث إفرازات نوعية في شكل نقائص واختلالات حادة ومنتوّعة (نقص غذائي، نقص صحّي، نقص معرفي، نقص ديمقراطي، نقص سيادي، اختلال طبقي، اختلال بيئي، اختلال مجالي) تتفاعل فيما بينها في كلّ الاتجاهات فتؤدّي حتماً إلى ردود فعل رسمية أو شعبية تترجم في شكل محاولات إصلاح بالنسبة للأولى وتحركات وانتفاضات بالنسبة للثانية. لكنّ جميعها يكون موعوداً بالإخفاق والإجهاض بحكم عدم توفّر مقوّمات الإصلاح من ناحية وبحكم النقص النسبي والنوعي الذي تسجّله الطبقة الوسطى في التركيبة الاجتماعية لتلك البلدان² من ناحية ثانية، بما أنها هي الطبقة المؤهّلة لتأطير تلك التحركات والإصلاحات وإنجاحها.

² نقصد بالنقص النسبي ضعف نسبة العائلات ذات الدخل المتوسط والمقدّرة بما دون الربع في أغلب البلدان "النامية"، في حين أنها تصل إلى ما يزيد عن الثلثة أرباع بالبلدان "المتقدّمة". ونقصد بالنقص النوعي الوضعية الخصوصية التي تميّز الطبقة الوسطى بالبلدان النامية حيث تكون محاطة بألبية من العائلات الفقيرة بما يجبرها على صرف جانب من مداخيلها على الأقارب المحتاجين في شكل تحويلات اجتماعية مباشرة وغير رسمية وذلك بحكم قوة العلاقات العائلية. هذا بالإضافة إلى تكبير العائلات المتوسطة بسلسلة لا متناهية من الالتزامات المالية لدى البنوك والدائنين. كلّ ذلك يضعف الأدوار الاقتصادية والسياسية التي تكون مؤهّلة للقيام بها نظرياً.

إن تصوّر **الحلول الجادة** قصد الخروج من هذه الوضعية المأزقية ومن هذا المستنقع الذي سيقف إليه البلدان المسماة بالنامية أو المتخلفة يمرّ وجوبا عبر مثل هذه التدقيقات التي حاولنا الإسهام في بلورتها. ولقد فادتنا إلى اعتبار النمو الديمغرافي السريع الذي تعايشه البلدان المهيم عليها نتيجة، في الأصل، للأوضاع الدونية التي عرفتها عند مفترق الطرق الذي أحدثته الثورة الصناعية ثمّ أكّده الفعل الاستعماري، وهو لا يزال متوصلا عبر أشكال الاستعمار الجديد. لكن في مرحلة ما، تأكّدت مع الثورة الصحية، اكتسب النمو الديمغرافي طابعا انفجاريا جعله يساهم بشكل فعّال في تعميق الأزمة ويصبح واحدا من أسبابها والأكثر تأثيرا فيها.

وإذ أصبحت الحالة بهذا التعقيد والتشابك فإن معالجتها لا تكون إلا مركّبة، تتعدّد وتتزامن ضمنها الإجراءات التي من شأنها تصحيح الأوضاع التي أدت وتؤدي إلى هذه الأزمة المتفاقمة وهذا المأزق الموحد.

وبما أن التشخيص أوصل إلى أن النمو الديمغرافي السريع هو في الأصل نتيجة فالمعالجة لا يجب أن تتّجه منهجيا إلى النتيجة بل إلى السبب المتمثّل في "التخلف" قصد العمل على تداركه عبر خطط تنموية مدروسة ومثابرة. فتحقيق التنمية بالمواصفات التي قدّمنا أنفا هو الضامن الأصحّ للضغط على السلوك الإيجابي الحالي ولإعادة التوازن الديمغرافي.

لكن بما أن تحقيق التنمية يعتبر هدفا استراتيجيا ولا يمكن تحقّقه، إن صحّ العزم، إلا على مدى بعيد ويخطط محكمة الإعداد تأخذ في الاعتبار كلّ التحدّيات الماثلة بالداخل والمحيط من الخارج، وبما أن النمو الديمغرافي السريع أصبح يمثّل أكبر التحدّيات بالداخل إلى درجة أنه تحوّل إلى عامل رئيسي متسبب في إعاقة الجهود التنموية فيكون من المنطقي ومن الواقعية والمنهجية الصحيحة إرفاق الخطط التنموية بعدد من الإجراءات المدروسة الرامية إلى توعية العائلات وإقناعها بضرورة التقليل الإرادي من وتيرة التوالد. مع الملاحظة وأن قدرة الإقناع لدى الدولة تقوى كلّما كان للنظام الحاكم صدقية ورصيد من الثقة كبيرين لدى المواطنين، ولا نحسب تلك الصدقية والثقة تكتسبان بدون الشروع في اعتماد خطوات جدية ومحسوسة باتجاه التنمية من قبيل تعميم الحق في الغذاء والتعلّم والتداوي (أو) باعتماد تمثّل ديمقراطي في الحكم.

إن كلّ خطة تروم معالجة المشكلة السكانية عبر قلب الأولويات فتتقدّم الحلّ الإرادي على الحلّ التنموي، أو تقوم بإحلاله محلّه، تكون مقاربة متجنّبة ومغلوبة وبالتالي موعودة بنتائج بائسة.

وعند هذا الحدّ من التحليل يستوقفنا سؤال ما انفك يزداد فرضا لنفسه نتيجة تعدّد وتكرّر التجارب الإصلاحية والتنموية الفاشلة وهو: **ما السبيل للتحقّق من أن بلدا ما يسير على طريق التنمية الصحيحة؟** أو بعبارة أخرى كيف يمكن تقويم مشروع تنموي قائم إن كان يتمّ في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخطأ؟

إن المقياس الأصح والمرجعية الأقوم، في اعتقادنا، لتقويم تجربة تنموية وللاطمئنان على صحّة مسارها يكمنان في الحيز الذي تحتله الطبقة الوسطى ضمن التركيبة الاجتماعية. فكلّما زادت نسبة المنتميين إلى تلك الطبقة تعزّز الضمان بأن الاختيار سليم والتوجّه صحيح.

إن تمتّع أوسع الفئات الاجتماعية بثمار النمو هو، كما سلف ذكره، من صميم مفهوم التنمية ومن خصائص المشروع التنموي. كما أنه الكفيل بجعل ذلك النمو يتواصل ويتعزّز. فأهمية الطبقة الوسطى هي الضامنة للسوق الداخلية وإمكانية الادخار قصد تعزيز الاستثمار؛ والاستقرار الاجتماعي الذي يلزمها يسهّل الالتزام بالنهج الديمقراطي في الحكم، كما يساعد اتساع حيزها على حماية المحيط بمختلف مكوناته من الاختلالات المهدّدة لتواصل النمو ولاستدامة التنمية.

كما أن من شأن توسّع الطبقة الوسطى إعادة الاعتبار لاستحقاقات الذات البشرية تعلّمًا وتكوّنًا وصحة وترقيًا وهي استحقاقات مكلفة تنجرّ عنها تلقائيًا مراجعة لمعدّل عدد الأبناء في العائلة. فتنشأ بذلك حلقة تنام مندمجة وفاضلة تكون البديل عن الحلقة الخبيثة الرابطة بين "التخلّف" والزيادة الديمغرافية السريعة.

فالحيز الذي تحتله الطبقة الوسطى هو المقياس للحيز الذي يتحقّق على درب التنمية. وتوسيع الطبقة الوسطى هو الأساس في تقييم السير على درب التنمية الحقيقية وهو الأساس في نفس الوقت للوصفة العلاجية ضد الانفجار الديمغرافي.

نستقي من كلّ ذلك أن إشكالية التنمية والسكان لا يمكن طرحها للنقاش النافع وللتحليل المجدي إن يقع تعمّد حصرها في الركن الضيق للاعتبارات الديمغرافية الصرفة. فالسكان ليسوا مجرد حصيلة لحالات ولادة ووفاة، بل تحكمهم هيكلية اجتماعية وواقع اقتصادي وخصائص ثقافية وموروث تاريخي ترشد كلّها، إن أخذت في الاعتبار، إلى تدقيق الإشكالية وعقلنة معالجتها.

المصادر والمراجع

Noin D. : Géographie de la population. Paris, Masson, 2^{ème} édition, 1988, 304 p.

Gani L. : Démographie expliquée. Paris, Nathan, 2001, 181 p.

Mathieu J.L. : La population mondiale. Paris, A. Colin, 1998, 95 p.

Boserup E. : Population and technical change. University of Chicago Presse, 1981.

Sauvy A. : Théorie générale de la population. Paris 1956.

Sauvy A. : Malthus et les deux Marx. Paris 1963.

PNUD : Rapport mondial sur le développement humain (2002- 2004- 2005).

Nations Unies : Rapport de la Conférence mondiale des Nations Unies sur la population. Bucarest, 19-30 août 1974.

Nations Unies : Rapport de la Conférence mondiale des Nations Unies sur la population. Mexico, 6-14 août 1984.

Nations Unies : Rapport de la Conférence mondiale des Nations Unies sur la population et le développement. Le Caire, 5-13 septembre 1994.

Nations Unies : Rapport de la Deuxième Conférence des Nations Unies sur les Pays les Moins Avancés. Paris, 3-14 septembre 1990.

O.N.F.P. : Impact du programme national de planning familial sur les secteurs sociaux, Tunis, 1997,338p.